

التحليل الجغرافي لأثر التصنيع في التنمية الاقتصادية في إقليم كردستان العراق

الكلمات المفتاحية: تحليل _ تنمية _ كردستان

م.د. فؤاد خالد سعيد أمين

جامعة السليمانية/كلية التربية للعلوم الانسانية

Fuad.said@univsul.edu.iq

الملخص

يحاول الباحث تتبع أهمية التصنيع في الإقليم من خلال كفاءة الأداء الإداري والتخطيط وصولاً إلى التنمية الشاملة مُتخذاً من الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة مُحفزاً ومنطلقاً في دراسته.

وقد اتخذ البحث تجارب ناجحة سابقة حققت تنمية اقتصادية كبيرة، فقد ذكر علماء الاقتصاد أنَّ ما يُسمَّى بـ (نمور آسيا) (Four Tigers) وتضم (كوريا الجنوبية، وهونغ كونغ، وسنغافورة، وتايوان)، كانت تنميتهم الاقتصادية في مدة قصيرة من ستينيات إلى تسعينيات القرن العشرين، تمثلت بارتفاع المستوى المعيشي لسكان تلك الدول موازنة بدول آسيا القريبة منهم.

وقد حاول الباحث الاستفادة من هذه التجربة الرائدة من خلال عقد دراسة تُعنى بواقع حكومة إقليم كردستان، وتجربتها في التصنيع وأثرها على اقتصاد الحكومة، مُحددًا مدة زمنية من عمر الحكومة من ١/٨/٢٠٠٦ إلى ٢٠/٢/٢٠١١.

وقد نُفذت مشاريع اقتصادية تنموية وصلت إلى (٣١٨) مشروعاً، وقد اتضح أنَّ القطاع الصناعي كان بالمرتبة الثانية بعد الاسكان، وبنسبة ١٩,١٨% من مجمل المشاريع المنفذة في المدة المذكورة آنفاً، وبرأسمال بلغ (٢,٩٦٤) مليون دولار امريكي، وتمثل النمو الصناعي بمشاريع الصناعات التحويلية، ولا سيما الصناعات الغذائية التي بلغت (٣٤,٩٢%) من مجمل مشاريع الصناعات التحويلية المنفذة، ولو استغلت هذه الصناعات ورُتبت اقتصادياً لكان لها أثر في دخل الفرد والسكان والدولة، ولكننا لم نر أثراً لهذه التنمية الاقتصادية بسبب سوء التخطيط الاقتصادي، وغياب تدخل الدولة المباشر وغير المباشر من خلال الارشاد

والتوجيه والمتابعة الاقتصادية؛ لذلك فإننا نجد القرارات الاقتصادية تُتخذ لصالح رجال الاعمال الذاتية مما يؤثر سلباً في التنمية الاقتصادية للسكان والدولة.

المقدمة

إنَّ للقطاع الصناعي أثراً بارزاً في التنمية الاقتصادية الوطنية، لما له من تحفيز في عملية النمو؛ ولاستقطابه التطور التكنولوجي المُحفز لأساليب الانتاج المُستعملة في العملية الانتاجية، مما حدا بالباحث صياغة عنوانه(التحليل الجغرافي لأثر التصنيع في التنمية الاقتصادية في إقليم كردستان العراق).

ودراستي محاولة أولى لم أُسبق إليها في الإقليم، محاولاً وضع حلول ناجعة لفاعلية التصنيع في تنمية قطاعات الدولة والدخل القومي لها.

فرضية البحث:

يعاني كثير من الدول من انخفاض منتجاتها المصنوعة محلياً؛ بسبب هيمنة المنتجات الخارجية عليها التي إنمازت من المنتجات المحلية بسهولة النقل والتسهيلات للمنوحة لها، مما يؤثر سلباً في المنتج المحلي وتنمية التصنيع في الإقليم.

ويفترض البحث أن هناك دولاً اهتمت بالتصنيع مما ساعدها في تنمية القطاعات الاخرى كافة، ودول أخرى هيمنت الصناعات الخارجية على منتج صناعاتها المحلية؛ وذلك بسبب عدم الاهتمام بالتخطيط للمشاريع الصناعية بعدها وسيلة لكسب الأموال والقدرات و تقليل البطالة وجعلها أداة فعالة لاستثمار الموارد والبشرية و الطبيعية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على بيان أهمية عملية التصنيع في حياة الدولة و مستوى كفاءة الأداء الإداري تخطيطاً ومتابعة وصولاً إلى تنمية شاملة تعين الحكومة على الخروج من عجز الميزانية المالية في الوقت الراهن.

منهجية البحث

يستعمل الباحث الطريقة العلمية وهي مزيج من الطريقة الاستنباطية والاستقرائية معتمداً على المعلومات و البيانات المتوافرة عن البحث، وقد حاول أن يخرج بأدق نص من جراء البيانات المكتبية والدراسات الميدانية.

مصادر البحث:-

اعتمدت هذه الدراسة للحصول على المعلومات العلمية و البيانات و الاحصاءات على المصادر الآتية:

١. الكتب العربية و الأجنبية و الدوريات.

٢. البيانات و الاحصاءات المحلية و الاقليمية و العالمية.

مفهوم التصنيع

الصناعة من الناحية اللغوية كلمة مشتقة من الفعل "صنع" الذي يعني فَعَلَ أو عَمَلَ أو أوجد^(١)، أما اصطلاحاً: فقد تنوعت تعريفاته بسبب أهميتها في الحياة البشرية.

فقد عرفها المتخصص الاداري " كلارك كير " قديماً بأنه مصطلح يدل على الانتقال الواقعي من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي، فالتصنيع عملية انتقال من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع آخر يسوده الطابع الفني^(٢).

وعُرفَ التصنيع اقتصادياً أنه عملية تنمية تهدف إلى القضاء على التخلف باستخدام الوسائل الفنية الحديثة لتحويل المواد من حالتها الأولية إلى حالة تصبح فيها أكثر نفعاً وأكثر قدرة على إشباع الحاجات الإنسانية وزيادة نمو الدخل القومي^(٣).

أما متخصصو التخطيط الاقليمي فعرفوه بأنه المجال الذي يتيح التعرف على الامكانيات التي لم تستعمل سابقاً في الاقاليم بهدف تطوير النشاط الصناعي و تنمية الاقاليم من خلال تحديد الاستعمال الكفء العقلاني للموارد الاقتصادية و البشرية لكل إقليم^(٤).

والتصنيع عند الجغرافيين تطلق على الجهود التي تبذل لإنشاء مصانع جديدة، أو إجراء توسعات بالمصانع القائمة، أي إنَّ عملية التصنيع تؤدي إلى ازدياد الانتاج الصناعي^(٥).

نستنتج أنَّ يشمل الجهود الانسانية في استعمال المادة الأصل وتحويلها إلى مواد أخرى لسد حاجات الانسان المتعددة باستعمال الآلة

ويبدو أنَّ مفهوم التصنيع يختلف عن الصناعة، فالتصنيع عند الاقتصاديين عملية تحويل منتظمة للبلاد الزراعية إلى بلاد صناعية باستعمال الآلات والمكننة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الزراعة والنقل والتجارة والخدمات، وأعمال البناء والانشاءات^(٦)؛ لذا فقد بات التصنيع في كثير من الدول ضرورياً لإصلاح العيوب الهيكلية في اقتصاد الدولة بوصفه بديلاً لأسلوب الاكتفاء الذاتي الزراعي والتعديني.

تطور عملية التصنيع

تطورت حرفة الانسان بتطور أسلوب حياته ونمط عيشه، من حرفة الجمع والالتقاط إلى الصيد والرعي والزراعة، وإنَّ الزراعة اجتذبت وطورت أنشطة اقتصادية متعددة، إلى أن وصلت إلى الصناعة .

كانت الصناعة تعنى في الماضي كل نشاط أو فعالية إنتاجية تعتمد على قوة عضلات الإنسان و تمارس في البيت أو في مكان آخر ، فكان مفهوم الصناعة يطلق في هذه المدة على وجوه نشاط التعدين و الصيد و عمليات تحويل شكل الخامات علي اختلاف مصادرها ونوعيتها. منذ عصور ما قبل التاريخ و الانسان يستخدم قواه المفكرة في صنع أدوات تلائم حاجاته و رغباته من المواد الخام التي في متناول يده ، و أصبح للصناعة أهمية كبيرة مع قيام الحضارات البشرية الراقية في العصور القديمة التي ظهرت بها أصحاب الحرفة الصناعية في تخصصات مختلفة، منها صنع الأواني و الفخاريات والأنسجة والكتان و ... الخ و في العصور الوسطى شاع استعمال الصناعة باليد أو بالآلات البسيطة في ورشات صغيرة ينتجون فيها لصاحب رأس المال لقاء أجر معين، ثم تحولت هذه الورشات الصغيرة الى مصانع كبيرة، فمن إنكلترا انتقلت الصناعة فيما يُسمى بالثورة الصناعية إلى بقية الدول الأوروبية و الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية^(٧).

ويمكن أن نضرب مثالا على ذلك عملية تصنيع الورق فقد ظهرت لأول مرة في الصين قبل نحو من ٢٠٠٠ سنة، مستخلصا من بقايا النباتات، ثم ظهرت في الهند في القرن السادس الميلادي تقريبا وفي دمشق ومصر نحو ٨٠٠ ميلادية، وقد دخلت أوروبا عن طريق اسبانيا عندما كانت ضمن نطاق الدولة الإسلامية بحدود سنة ١١٥٥ ميلادية، وخلال هذه الأزمنة كان الورق يستخرج من الحرير أو القنب أو شعيرات القطن أو قشور التوت أو من نبات الاكليل أما في أوروبا فقد كان الكتان والقطن المصدرين الرئيسين للورق وبظهور الثورة الصناعية وآلة الطباعة تزايد استعمال الورق لكن انتاجه ظل على حاله نظرا لعدم توافر المعدات التكنولوجية التي تستطيع أن توفر الكميات المطلوبة فضلا عن أنه لم تكن هناك صناعة تعليب أو صحف، وبحلول عام ١٨٦٠م اتخذت خطوات جادة لاستعمال الخشب لاستخراج الورق خاصة في أمريكا الشمالية والدول الاسكندنافية ولاسيما أن هذه المناطق تشتمل على مساحات واسعة من الغابات^(٨)، وبظهور آلة تصنيع متميزة و جديدة ارتفع انتاج

الورق، وهكذا كل الآلات المستعملة في التصنيع التي تعتمد على سرعة الانتاج في المعامل يوماً بعد يوم، ومنذ مطلع القرن الثامن عشر فقد أثرت في نوعية وكمية الانتاج، لذا قلت الأعمال اليدوية في ورشات العمل، بل اختفت كلياً في كثير من الدول المتقدمة، فقد استعملت ورشات العمل والمصانع آلة مبتكرة للعمل في المصانع، مثال ذلك إنَّ ظهور آلة الخياطة أدى إلى زيادة مبيعاتها في أسواق إنكلترا، في حين كانت مبيعاتها من بين سنوات ١٨٥٦-١٨٦٩ ب ١.٥ مليون آلة، وقد وصلت في السنوات ١٨٦٩-١٨٧٩ إلى ٤.٥ مليون آلة^(٩) مما يؤدي إلى أثر في نسبة الإنتاج السنوي الصناعي، إذ نرى في ١٧٠٥-١٧٨٥ تطور الإنتاج الصناعي حتى بلغ ١.٥%، ولكن زادت النسبة إلى ٥.٦% بين السنوات ١٩٤٨-١٩٧١، و بقي الإنتاج الصناعي متمركزاً في أوروبا فقد وصلت إلى القمة في عام ١٨٢٠ م فقد بلغت نسبة ٩٦% من جملة الانتاج الصناعي العالمي، و استمر الوضع هكذا إلى أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان المجال الصناعي، حتى تحول الوضع لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تصدرت الإنتاج العالمي في المدة ١٩٢٦-١٩٢٩ وبنسبة ٤٢% من جملة الإنتاج العالمي للصناعة^(١٠).

و بحلول القرن العشرين وانتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية بالأخص بعد خمسينيات القرن الماضي دخل التصنيع و الصناعة جوانب الانشطة البشرية كافة حتى ابتكرت مجموعة من الخدمات التي سميت بتكنولوجيا المعلوماتية، فقد ظهرت آراء حول إسهام القطاع الخدمي أكثر من الصناعي للعجلة التنموية في البلدان المتقدمة أو ما أسموه ب(مجتمع ما بعد الصناعة)، وهناك مقولات حول نجاح ثورة المعلوماتية على الثورة الصناعية وردت بالبحوث العلمية مظلة لسببين:

الأول: إنَّ الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة ليس في تراجع، بل إنَّ إنتاج الصناعات التحويلية استمر في تحقيق نمو منتظم بالأرقام المطلقة علي مدى تسعينيات القرن الماضي، والحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين في البلدان المتقدمة كافة (المجموع السبع^(١١)) و قد استحوذ على نسبة أكبر من الناتج القومي للصناعة.

ثانياً: على الرغم من أنَّ القطاعات الخدمية تتقدم بوتيرة عالية تظهر أمام الجميع ولكنها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتقدم الصناعات التحويلية (تقدم الصناعات و آليات الصناعية تؤثر

مباشرة في تقدم وانتعاش القطاع الخدمي) لابد من وجود اختراع تصنيعي لإنعاش نسبة من القطاع الخدمي.

أثر التصنيع في اقتصاد الدول

يؤثر التصنيع في مجال اقتصاد الدولة فقد حث الاقتصادي (Willim Abraham) على التصنيع لأنه عنصر أساسي في بناء الاقتصاد الوطني، ويقول: (إنّ القضايا الاقتصادية المعقدة جداً لا يمكن حلها إلا جذرياً، وإنّ الحل الجذري لا يمكن أن يكون إلا بالتصنيع^(١٢)). وعدّ الجنابي التصنيع تعبئة للموارد القومية المتيسرة لتطور الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والدولة بما يتيح تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المجالات كافة ولاسيما الصناعية، و بذلك فهو حلقة من حلقات تغيير العلاقة الإنتاجية في المجتمع و القضاء على ظاهرة التخلف و الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي^(١٣). وقد وعى الباحثون في علم الاقتصاد ولاسيما الباحثون في مجال نظريات النمو الاقتصادي، فالباحث هيرشمان عام (١٩٥٨) حث على ضرورة ضخ الاستثمارات في قطاع محدد وهو القطاع الصناعي من خلال نظريته (النمو غير المتوازن)، فهذا يساعد على القطاعات الزراعية أو في الدول ذات الاقتصاديات الزراعية^(١٤).

فلا بد من القول إنّ الاعتماد على الزراعة في تأمين الأمن الغذائي وحدها لا يمكن أن يحقق الأهداف كاملة ما لم تصحب ذلك تنمية صناعية تستطيع أن تُملي حاجات التنمية الزراعية من العدد والآلات والأسمدة الحيوانية والكيميائية اللازمة لها فضلا عن مساهمة الوحدات الصناعية في تحويل جزء كبير من المنتجات الزراعية إلى المنتجات الصناعية لسد الطلب المحلي أو التصدير أو كليهما معاً. وهذا يؤثر في الجوانب الاجتماعية. وقد أثبتت الدراسات العلمية و التجارب التاريخية أن القضاء على التخلف الاقتصادي لبلد ما يتطلب قبل كل شيء تنويع الهيكل الاقتصادي علي أساس استخدام احدث وسائل الإنتاج و استغلال الموارد الطبيعية محلياً، ويمثل التصنيع أساساً للتغير الجذري للهيكل الاقتصادي، و منذ عصور ما قبل التاريخ والانسان يستخدم قواه وفكره في صنع أدوات تلائم حاجاته و رغباته من المواد الخام التي تمكنه من استخدامها في التكنولوجيا، وأصبح للصناعة أهميتها الكبيرة مع قيام الحضارات البشرية الراقية في العصور القديمة، و تفرع لها بعض أصحاب الحرف يعملون هم و أفراد أسرهم لينتجوا سلعاً للتجارة لا للاستهلاك الشخصي وطرحها في

الأسواق، وقد تطورت فأصبحت تجارة، وقد عُيرت الجوانب الاجتماعية للحياة المجتمع و كان أصحاب هذه الصناعات يعملون في بيوتهم أو قريباً منها، فظهر التخصص في بعض الحرف منها صنع الأواني الفخارية و صنع أنسجة الكتان وصنع المواد المحلية ، وفي العصور الوسطى شاع استخدام الصناع في ورشات صغيرة ينتجون فيها لصاحب رأسمال لقاء أجر معين، ثم تحولت هذه الورشات الصغيرة بالتدريج إلى مصانع.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر شهد العالم تطورات كبيرة بسبب ظهور الثورة الصناعية في انكلترا، ومن هنا انتقلت الثورة الصناعية إلى بقية الأقطار الأوروبية و الآسيوية وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية^(١٥).

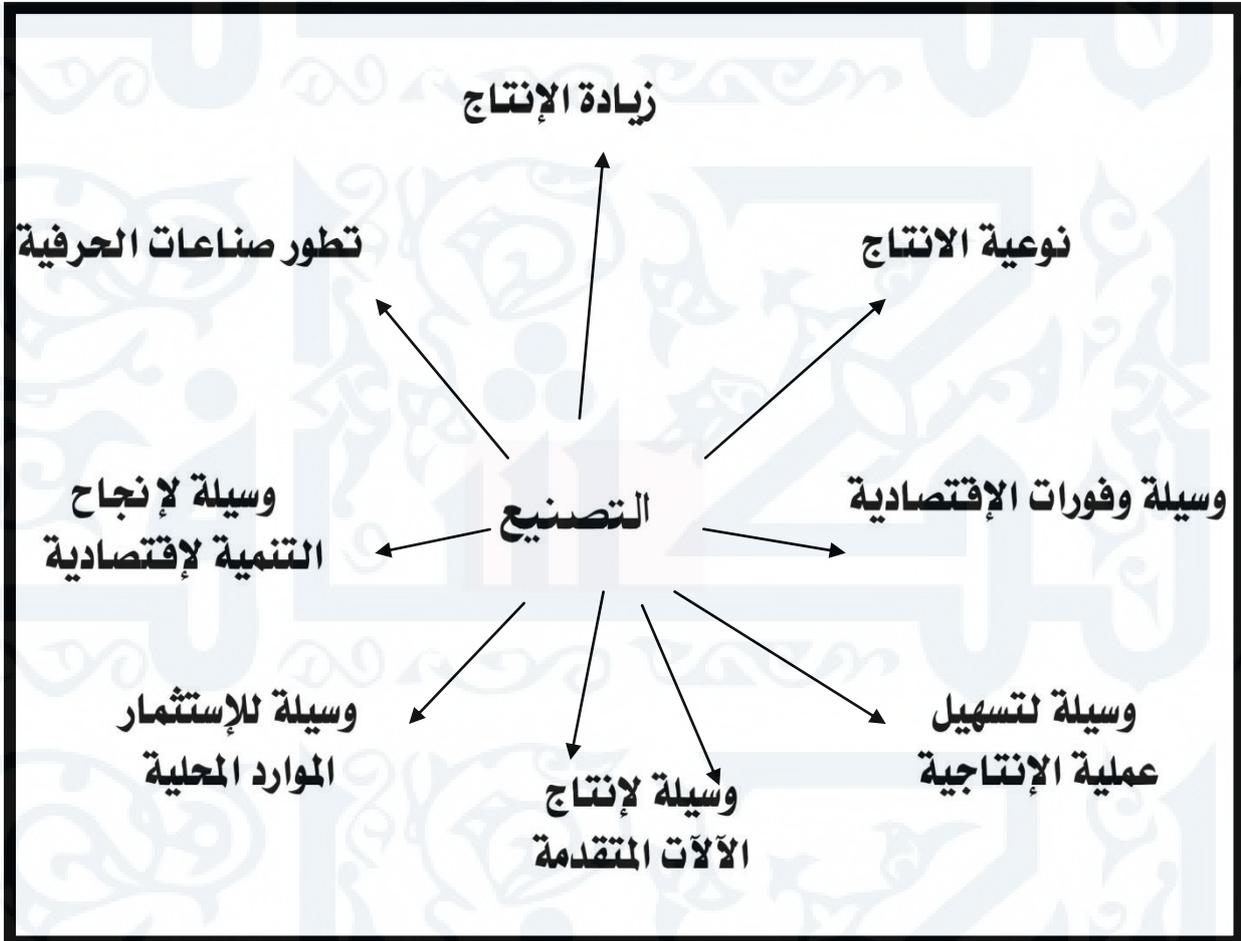
ومن ثم أصبحت الصناعة المحور الرئيس في مسارات النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول بغض النظر عن أنظمتها السياسية، ولكي تؤدي الصناعة هذا الأثر يفترض أن تتوفر فيها مستلزمات النجاح بما يضمن أداء الأثر الانتاجي بشكل كفوء واقتصادي في استغلال الموارد المتاحة و تحقيق عائدات أكبر، وهذه المستلزمات بقدر ما ترتبط بالجانب الفني و التقني للعملية الإنتاجية فإنها ترتبط أيضاً ومنذ البدء، بالحيز المكاني الذي تقام فيه هذه الصناعة، لذلك توجه الدول بالتنمية الصناعية التي تعد البنية الأساسية لتنمية القطاعات الأخرى في الدولة خاصة الزراعة، لذلك بدأت الدول بالمشروعات الصناعية الصغيرة المحلية والحرفية وبعدها المتوسطة و الكبيرة حسب مستلزمات الإنتاج والاستهلاك.

فالنظر إلى المخطط (١) نجد أن التصنيع تأثر في كل قطاعات التنمية الاقتصادية ، وأن أية دولة تحاول أن تنجح وتطور تنميتها الاقتصادية فلا بد لها أن تهتم بالتصنيع.

عند النظر إلى المخطط (١) نجد أن عملية التصنيع عملية تتطور فيها الصناعات الحرفية و تحاول زيادة منتج المصنوع(الكمية و النوعية) وذلك بتصنيع الآلات التي تخدم تسهيل كل مرحلة من مراحل عملية التصنيع من نقل المواد الخام إلى تسويق المنتج وهذه وسيلة لاستثمار الموارد المحلية ووسيلة لتدوير المواد التي من الممكن أن تكون مواد خام لمنتجات أخرى، وتحقيق وفورات اقتصادية عامة وكل هذا يؤدي إلى إيجاد مهارات جديدة بها يتنوع الاقتصاد القومي يصحح هيكل الصادرات لصالح صادرات الدولة، إذ إن تنوع الأنشطة الصناعية يفسح المجال أمام تنوع هيكل الصادرات مما يؤثر إيجاباً في تصحيح العجز في

الميزان التجاري وميزان المدفوعات والاستغلال الأمثل للأيدي العاملة وتقليل البطالة إلى حد ما.

المخطط (١) يوضح أهمية التصنيع في تنمية القطاعات الاقتصادية



يقوم قطاع الصناعات التحويلية بإيجاد فرص عمل عن طريق استيعاب الأيدي العاملة العاطلة والوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل، وبالتالي رفع مستوى المعيشة للسكان الذين ينتقلون من القطاعات ذات الفائض المطلق أو النسبي من القوى العاملة كالزراعة والقطاعات الحرفية إلى الصناعة وتؤدي إلى توسيع السوق الداخلية، وهذا القطاع يسهم في حل مشكلة البطالة وما ينجم عن ذلك من فوائد للاقتصاد الوطني^(١٦).

ومن الأمثلة التي يمكن أن يُحتذى بها تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة وما شهدته من تنمية اقتصادية شاملة كانت بسبب اهتمامها بالتصنيع، وعدته عاملاً رئيساً من عوامل التنمية مع سعيها على خفض الاعتماد وعلى إسهام النفط في الناتج القومي، فقد شكل في

عام ١٩٧٥ نسبة كبيرة في نتاجها القومي فقد بلغ ٦٦.٥% كانت الصناعات التحويلية قد بلغت ٠.٩% .

ولكن سرعان ما تغيرت هذه النسبة بسبب السياسات الاستثمارية الناجحة والمتمثلة بتقديم التسهيلات الاستثمارية والحوافز، وتهيئة المناطق الصناعية في جميع أنحاء البلاد، فضلا عن تطبيق المبادلة الاقتصادية (الافست) (وهو مشروع يهدف إلى المساعدة في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرة الفنية المتخصصة للاستفادة منها في تطوير قاعدة الانتاج الصناعي فضلا عن تدريب وتأهيل المواطنين لرفع نسبة الانتاج).

فقد انخفضت نسبة النفط حتى بلغت عام ٢٠٠٠ نسبة ٣٣.٩% من مجموع ناتج المحلي الإجمالي، يقابله ارتفاع نسبة الصناعات التحويلية حتى بلغت ١١.٩% (١٧). ولم تكن القطاعات الأخرى بمعزل عن هذه التنمية في دولة الامارات، فقد كانت نسبة الزراعة والاسماك قد بلغت ٠.٨% من الناتج القومي في عام ١٩٧٥، ولكنها شهدت ارتفاعا على مرّ السنين، فقد بلغت ١.٦% عام ١٩٩٠ و ٢.٩% في عام ٢٠٠٠ من مجموع الناتج القومي.

نلاحظ أنّ التطورات التي طرأت على هذه الدول في قطاعات أخرى بسبب التهيئة لتصنيع الوسائل والمعدات والآلات واستعمالها في تنمية الصناعة وجعلها أفضل مما كانت عليه سابقاً.

وقد كانت هناك صناعات متطورة اعتنت بنوعية الانتاج وزيادة كميته، فضلا عن تطوير الصناعات الحرفية المتداولة في الأسواق الداخلية على نحو ضيق.

فالاهتمام المتزايد في تطوير التصنيع في جميع جوانبه أدى إلى تحويل الأدوات والآلات الانتاج في جميع الخطوط الانتاجية ونوعية وسائل النقل لمواد الخام وصولاً إلى المصانع وما تطرحه هذه المصانع إلى الأسواق مما يؤدي إلى تطور سلك الاقتصاد في الدولة بشكل جيد.

يُنظر الشكل (١) استعمال الآلات والأدوات الصناعية في القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة



ويمكن أن نقوم بعمل مخطط يوضح أهمية التصنيع في القطاعات الخدمية، وتفعيل عجلة الخدمات كافة في الدول، على نحو مما يأتي:

المخطط (٢) أثر التصنيع في القطاعات الأخرى في الدولة



و عند النظر إلى المخطط (٢)، نجد أن تنمية أي فرع من فروع الخدمات (التعليمية، الطبية، الاتصالية، المواصلاتية، الترفيهية والسياحية) يحتاج إلى المساعدة النوعية لإنتاج الوسائل و الآلات المستخدمة في هذا الجانب من الجوانب، والخدمات بدون مساعدة

التصنيع لا بد أن تتم هذه التنمية ولو بأقل من التنمية في اية منطقة من مناطق العالم، فمثلاً صنع الآلات GPS ساعدت على تسهيل البحوث بشكل عام والجغرافية بشكل خاص لبيان الموضع الذي تقع عليه الظاهرة الجغرافية من حيث خطوط الطول ودوائر العرض وارتفاعه عن مستوى سطح البحر، ويسهل من بيان واقع الحال النية إذا استخدمناها في ايجاد خريطة لمشروع خدمي.

أثر التصنيع في التطور الاقتصادي في بعض الدول

لبيان أثر الصناعة في التنمية الاقتصادية نضرب بعض الأمثلة للتطور الاقتصادي وأثره في تقليل المشاكل السياسية والاجتماعية لبعض دول العالم.

دولة كوريا الجنوبية حققت نمواً اقتصادياً بنسبة ٩% بين مدة الستينيات و التسعينيات من القرن الماضي، وهي من الدول التي سماها الاقتصاديون بنمور آسيا الأربع (Four Tigers)، تضم معها (هونغ كونغ ، سنغافورة ، تايوان)، هذه الدول حققت نمواً اقتصادياً في مدة قصيرة جداً وبمستوى معيشة للسكان من بين دول العالم (من ستينيات إلى تسعينيات القرن الماضي)، فقد شكلت القوى الصناعية العاملة ٢٨%، والزراعة والغابات و صيد الأسماك ١١% و الخدمات ٦١% ، وكانت النساء ٤٢% من بين القوة العاملة، ركزت التنمية الصناعية في بداية الستينيات على الصناعات المتوسطة و الصغيرة و منها منتوجات الصناعات التحويلية الخفيفة الموجه للتصدير خاصة الكثيفة العمل من مثل صناعة الألبسة و المنسوجات، الأحذية والجلود، والمواد الغذائية، ومع بداية السبعينيات تم التركيز على الصناعات الثقيلة، وفي الثمانينيات و التسعينيات تم التركيز على الصناعات الدقيقة و التكنولوجية العالية منها الكومبيوتر و أجزاء من مكوناتها، أشباه الموصلات، والرقائق..... الخ

ومن أهم منتوجات كوريا الجنوبية : أجهزة التلفزيون، وأجهزة التلفزيونات، وأجهزة تسجيل، الفيديو، وشاشات البلازما وشاشات الكريستال LCD وسيارات النقل، ومعدات المواصلات . وتعد صناعة بناء السفن من الصناعات الرئيسة في البلاد، و كذلك تعد صناعة الكيماويات من الصناعات الرائدة في البلاد، فضلا عن المكائن والمعدات، والمنتجات الغذائية و المشروبات والمعادن والمنسوجات.

تم إنتاج الكهرباء في كوريا الجنوبية بمصادر عدة منها ٦٢% عن طريق المولدات التي تعمل بالبترول المستورد من دول الخليج العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية، وقد بنت الدولة في بداية سبعينيات القرن الماضي مفاعلات نووية، تقوم بتوليد ٣٧% من إنتاج الكهرباء للبلاد، ١% المتبقية يتم توليدها في المحطات الألكتروهيدروليكية، وتنمو الصادرات الكورية المتعددة بنسبة ٤٠% (١٨).

وبحسب مكتب الاحصاءات القومية الكورية فإنّ كوريا تحتل الترتيب الحادي عشر على مستوى دول العالم في حجم الناتج القومي الاجمالي الذي بلغ 680.1 مليار دولار أمريكي عام 2004 م، بزيادة قدرها 11.9% عما كان عليه عام 2003 م) ، وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى على دول العالم في حجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد وصل إلى \$ 11,734.9 مليار دولار عام 2004 م ،تليها اليابان \$ 4,673.4 مليار دولار، والمانيا \$ 2,692 مليار دولار، والمملكة المتحدة \$ 2,132.6 مليار دولار أمريكي. من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي يأتي ترتيب كوريا الدولة الخامسة والثلاثين والبالغ \$ 14,162 دولارعام 2004 م) أي مايعادل \$ 17,700 دولار امريكي بحسب مؤشر (Purchasing Power Parity PPP)، شكل الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والكيميائية في عام ١٩٩٠ في هيكل الصناعة التحويلية ٧٧% (١٩).

دولة ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، فقد كانت اليابان القدوة الصناعية التي أخذ عنها الماليزيون القيم وكيفية إعداد الخطط، كما أن ماليزيا طورت صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأسال المال وتحديد الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة.

و يعد القصدير، والأخشاب، والنحاس، والحديد، والبوكسيت، والغاز الطبيعي من الموارد الطبيعية فيها و سكانها 23.092.940 نسمة، ومعدل النمو السكاني 1.86 % ، العرق فيها متنوع 58 ماليزيا، % 24 الصين، % 8 الهند، % 10 الأخرى ، الديانة : الإسلام، المسيحية، البوذية، الهندوسية، اللغة الرسمية : اللغة الماليزية، وعُدَّ هذا دخلاً متوسطاً، فقد حولت اقتصادها في المدة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ من اقتصاد تصدير للمواد الخام إلى عدد من القطاعات الصناعية الإنتاجية(٢٠).

اعتمدت ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات فقد ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠ % بين سنة ١٩٧٠م وسنة ١٩٩٣م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ % خلال المدة عينها. ويرى د. محمود عبد الفضيل-أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة-، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان الدول النامية من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ مطلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم [ماليزيا كشراكة] كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى. ويضيف عبد الفضيل أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

١- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

٢- أن تصدر الشركة ٥٠ % على الأقل من جملة ما تنتجه.

٣- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو ٢ مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجناب فقط لاشغال بعض الوظائف في الشركة^(٢١).

والنظر إلى معدل النمو نجد أنها مرتفعة بالنسبة لدول العالم، ففي عام ٢٠٠٢ كان الناتج المحلي الإجمالي 198.4 مليار دولار، كمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي ٤.١% في السنة نفسها، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٨٨٠٠ دولار، نصيب القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي: الزراعة ١٢% والصناعة ٤٠% و الخدمات ٤٨% ، نسبة السكان تحت خط الفقر ٨% ، معدل التضخم ١.٩% ، العمالة ٩.٩ مليون نسمة.

توزيع العمالة على القطاعات: في عام 2001 كان مجموع قوة العمل 24 مليون عامل، اما من حيث التوزيع القطاعي للعمالة كما يلي: ١١% يعملون في الزراعة و الغابات وصيد السمك ٢٨% في الصناعة و ٦١% في قطاع الخدمات وكانت النساء تشكل ٤٢% من قوة العمل معدل البطالة ٣.٨%.

أهم الصناعات في ماليزيا وقد ركزت التنمية الصناعية في الجنوب في بدايتها على منتجات الصناعات التحويلية الخفيفة المجهزة للتصدير، لاسيما الصناعات الكثيفة العمل، مثل صناعة الألبسة والمنسوجات، الأحذية والجلود، والمواد الغذائية، ومع بداية السبعينات تم التركيز على الصناعات الثقيلة، وفي سنوات الثمانينات والتسعينات تم تركيز الصناعات على الصناعات التكنولوجية، مثل أجزاء ومكونات الكمبيوتر، وأشباه الموصلات، والرقائق... الخ. نستنتج مما سبق أن أي تطور يبدأ بالصناعة فلها أثرها الإيجابي بشكل ملحوظ في كل الجوانب الاقتصادية (الداخلية و الخارجية) في الدولة، لذا فإن الاهتمام المتزايد بالتصنيع ليس خطأ في التحول نحو الاقتصاد الأفضل من أي جانب من جوانب حياة السكان في الدولة.

أثر التصنيع في تنمية الاقتصاد في إقليم كردستان العراق

عندما نتحدث عن إقليم كردستان العراق (ممكن أن نعرف إقليم كردستان العراق بأنها المنطقة التي تحت سيطرة إدارية إقليم كردستان العراق والتي هي محافظة السليمانية، وحلبجة، ودهوك، وأربيل وما تتبعها من أفضية ونواح) فلا بد أن نذكرها فقد نشأ الإقليم بعد عام ١٩٩٢ في ظل أزمة اقتصادية تمثلت بفرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق، وقد فرض العراق حصاراً على الإقليم فضلاً عن المعارك بين الأحزاب السياسية في الإقليم، فقد تحسنت الأوضاع وحصل استقرار سياسي - اقتصادي نسبي في الإقليم بعد عام ١٩٩٧، بسبب انفتاح الإقليم تجاه الدول الإقليمية والعالمية، والهدوء النسبي للمعارك التي دامت أكثر من ثلاث سنوات بين الأحزاب الكردية والتي خربت كل الجوانب الاقتصادية في الإقليم، فضلاً عن تطبيق قرار (النفط مقابل الغذاء والدواء للأمم المتحدة قرار ٩٨٦) والذي منحت للإقليم نسبة ١٣% من جملة واردات النفط العراقي الذي أدى إلى انعاش الأوضاع الاقتصادية في محافظات الإقليم بالموازنة مع السابق^(٢٢)، أما بعد سقوط النظام بعد ٢٠٠٣ تتم توزيع دخل العراق، بحسب قرار الحاكم المدني في العراق و مجلس الحكم آنذاك منح ١٧% من دخل العراق لإقليم كردستان، بها انتعش اقتصاد حكومة الإقليم، وقد زاد توطن الصناعات ولاسيما الكبيرة منها، ولكن بدون خطة منتظمة تنموية شاملة ينظر الجدول (١).

الجدول (١) المشاريع الاقتصادية المنفذة بحسب القطاعات الاقتصادية

القطاع	أربيل/ سليمانية مشترك	%	أربيل	%	سليمانية	%	دهوك	%	المجموع	%
صناعي	٠	٠	٢٩	١٦.٠٤	٢٢	٢٥	١٢	٢٥	٦٣	١٩.٨١
اتصالات	٠	٠	٢	١.١٠	٣	٣.٤١	٠	٣.٤١	٥	١.٥٧
اسكان	٠	٠	٥٨	٣٢.٠٥	٢٥	٢٨.٤١	١٧	٣٥.٤٢	١٠٠	٣١.٤٥
بنوك و مصاريف	٠	٠	٢	١.١٠	١	١.١٣	٠	١.١٣	٣	٠.٩٥
تجاري	٠	٠	٢٠	١١.٠٤	٢٦	٢٩.٥٥	٤	٨.٣٣	٥٠	١٥.٧٢
التعليم	٠	٠	٦	٣.٣١	١	١.١٣	٠	١.١٣	٧	٢.٢١
خدمات	٠	٠	٢	١.١٠	١	١.١٣	٠	١.١٣	٣	٠.٩٥
رياضي	٠	٠	١	٠.٥٥	١	١.١٣	٢	٤.١٧	٤	١.٢٦
زراعي	١	١٠٠	١٥	٨.٢٨	١	١.١٣	٠	١.١٣	١٧	٥.٣٥
سياحي	٠	٠	٢٩	١٦.٠٤	٦	٦.٨٣	١٠	٢٠.٨٤	٤٥	١٤.١٥
صحي	٠	٠	١٥	٨.٢٨	١	١.١٣	٣	٦.٢٥	١٩	٥.٩٧
فني	٠	٠	٢	١.١٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠.٦٢
مجموع	١	١٠٠	١٨١	١٠٠	٨٨	١٠٠	٤٨	١٠٠	٣١٨	١٠٠

المصدر: الاقليم كوردستان العراق، هيئة الاستثمار، المشاريع المجازة: قيد التنفيذ من ٢٠٠٦/٨/١ الى

٢٠١١/٢/٢٠ م، منشورة من عام ٢٠١٤.

ومن ملاحظة الجدول رقم (١) نجد أنّ النسب والارقام تمثل ذروة اقتصادية مر بها الاقليم (تم تنفيذ هذا المشاريع خلال أكثر من أربع سنوات ونصف من ٢٠٠٦/٨/١ الى ٢٠١١/٢/٢٠ م) فقد وجد الاستقرار الاقتصادي-السياسي فضلا عن رأسمال هائل لحكومة الأقليم مع انخفاض بشكل واسع بوجه العالم و ووفرت ١٧% من دخل العراق للإقليم مع البطاقة التموينية واستمراريتها لأفراد المجتمع كافة وتتسلم الحكومة العراقية إنتاج القمح من الفلاحين في الاقليم وبسعر مناسب، إن المشاريع التي تم تنفيذها في الاقليم من هذه المدة في كل الجوانب الاقتصادية وصلت إلى ٣١٨ مشروع، أكثر نسبة من المشاريع المنفذة تأتي في قطاع الاسكان، ونسبتها ٣١.٤٥%، أي ١٠٠ مشروع، بعدها يأتي قطاع الصناعي بمرتبة الثانية ب ٦٣ مشروعاً صناعياً أي بنسبة ١٩.٨١% من مجمل المشاريع، وبنسبة أقل منها يأتي القطاع الفني ٠.٦٢%.

وعند النظر إلى الجدول المذكور آنفاً نجد أنّ نسبة المشاريع الصناعية المنفذة غير متجانس في المحافظات، في حين أنّ محافظتا السليمانية و دهوك شكلت نسبتهما ٢٥% من مجمل المشاريع المنفذة فيهما، نجد أنها في محافظة أربيل نسبتها من مجمل المشاريع المنفذة أقل منهما وهي ١٦.٠٤%، اما من حيث مرتبة مشاريع الصناعية فأنت محافظة

أربيل و دهوك بالمرتبة الثانية بعد مشاريع الاسكان من حيث نسبتها من مجمل مشاريع المنفذة، ولكن في محافظة السليمانية اتي بمرتبة الثالثة بعد مشاريع الاسكان و التجارة. وعند قراءة و تفسير و تحليل مشاريع المنفذة حسب الدراسات الميدانية و ملاحظة جغرافية للباحث و قرارات و قوانين الحكومية خلال تلك السنوات استنتجنا أن الاهتمام بأعمال مشاريع الاسكان اتي في الوقت المناسب والضروري، لأن الحكومة العراقية و حكومة الاقليم توقفتا بناء المساكن الحكومية ومن ثم توزيعها على السكان كما كان في الماضي، بل لم يتمكنوا من مساعدة السكان لتنفيذ مشاريع الإسكان منذ احتلال الحكومة العراقية الكويت عام ١٩٩١ و تشكيل حكومة الاقليم عام ١٩٩٢، وعند النظر إلى آلية تنفيذ مشاريع الإسكان من هذا الجانب نجد أن أثره كان قليلا في سوق العمل، وتقليل عدد المواطنين المستأجرين للسكن، مما أدى إلى ارتفاع دخل الفرد من العمال والكسبة في السوق وحتى الموظفين مثلما موضح بشكل عام، وهذا بسبب القوانين المتبعة والمتمثلة بقانون الاستثمار رقم ٤ سنة ٢٠٠٦ الباب الأول منها الفرع الرابع نص على أن الأراضي مخصصة لمشاريع تكتب باسم المستثمر بعيدة عن قوانين البيع والأجرة من لدن حكومة الاقليم^(٢٣)، أي أن الأراضي مخصصة لتلك المشاريع المنفذة للبنىات العمودية و الأفقية التي بلغت 15,605.26 دونم في أنحاء الاقليم أعطتها حكومة الاقليم بدون مقابل، في حين ليس هناك نص قانوني لتثبيت سعر الوحدة السكنية (بيت أوشقة) بعد التنفيذ؛ لذلك وجدنا أن إنشاء دار سكنية مساحتها ٢٠٠م^٢ طابق واحد تم بيعها بأكثر من ١٢٠ مليون دينار عراقي في حين أن كلفة إنشائها أقل من ٤٥ مليون دينار عراقي و الشقة التي تم بناؤها بأقل من ٤٠ مليون دينار من لدن شركة الاسكان بيعت بأكثر من ٨٠ مليون دينار عراقي^(٢٤) وهذا المبلغ كبير ليس بمقدور السكان من الطبقات المنخفضة و المتوسطة الدخل من أصحاب الكسبة والموظفين أن تشتريها إلا الذين لديهم مدخولات مرتفعة من الطبقات العليا من حيث الدخل، هذا ما ساعد على تقليل أثره في اقتصاد الإقليم.

أما المشاريع الصناعية التي تم تنفيذها في مدة المسح نجد أن التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية المنفذة بحسب أفضية المحافظات غير متجانسة مكانياً، ينظر الجدول (٢). من الجدول (٢) نجد أن التوطن الصناعي للمشاريع المنفذة ليس توطناً متجانساً بين أفضية المحافظات في حين أن محافظة أربيل لها ١٠ أفضية^(*) فقد نفذت المشاريع في خمسة

أقضية، وأكبر نسبة من مشاريعها كانت في مركز المحافظة وهي ٧٩.٣١% و أقضية جومان، ومخمور، وسوران، ورواندوز، ودقشتي وهقولير لم يتوطن فيها أي مشروع.

الجدول (٢) التوزيع الجغرافي للمشاريع المنفذة بحسب أقضية المحافظات

المحافظات	الأقضية	عدد المشاريع	%
هتولير	مركز المحافظة	٢٣	٧٩.٣١
	خبات	٣	١٠.٣٤
	كوية	١	٣.٤٥
	شقلوة	١	٣.٤٥
	ميركيسور	١	٣.٤٥
	مجموع	٢٩	١٠٠
	دهوك	مركز المحافظة	٥
سميل		٣	٢٥
زاخو		٢	١٦.٦٦
ناكري		١	٨.٣٣
بقر دقرتش		١	٨.٣٣
مجموع		١٢	١٠٠
سليمانية		مركز المحافظة	١٥
	جمجمال	٣	١٣.٦٣
	شارقزور	٢	٩.١٠
	سيدصادق	١	٤.٥٤
	دوكان	١	٤.٥٤
	مجموع	٢٢	١٠٠

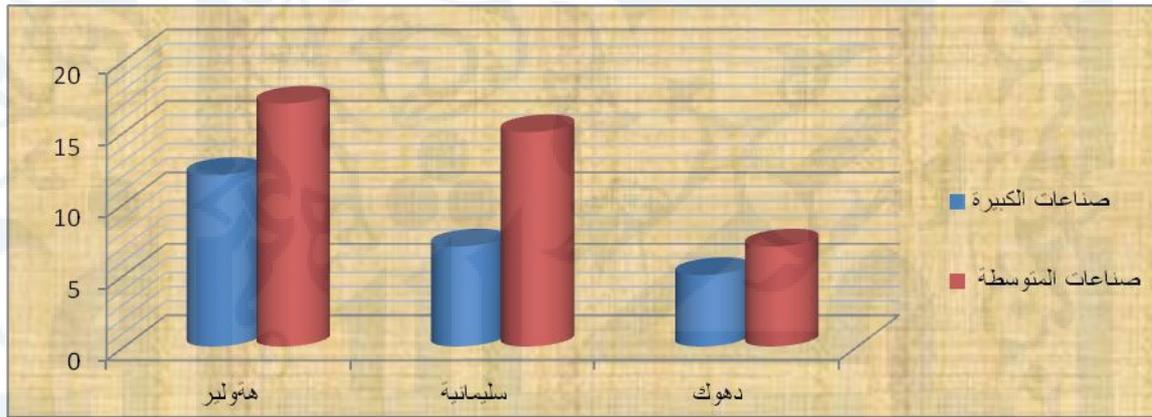
المصدر: اقليم كردستان العراق، هيئة الاستثمار، المشاريع المجازة: قيد التنفيذ من ٢٠٠٦/٨/١ الى

٢٠١١/٢/٢٠، منشورة من عام ٢٠١٤.

اما في محافظة دهوك^(٢٥*) فقد تكونت من سبعة أقضية، وتوطنها كان خمسة أقضية، ونسبة الأكبر في مركز المحافظة، ولكن بنسبة أقل من مركز محافظة هتولير بلغت ٤١.٦٨% من مجمل مشاريعها، ولم يتوطن في قضاء شيخان و ئاميدى أية مشاريع تذكر،

وفي محافظة السليمانية^(**) فإن المشاريع توطنت في خمسة أفضية فقط، والنسبة الأكبر منها في مركز المحافظة بلغت ٦٨.١٩% من مجمل المشاريع المنفذة، وهي أقل من مركز محافظة هتولير وأكثر من مركز محافظة دهوك، وإن أفضية دربندخان و رانية وبشدة ر و بنجوين و حلبجة و شاربازير ، ماوت، قرداغ لم يتوطن فيها مشاريع .
أما تصنيف الصناعات حسب حجمها فينظر الشكل(١)،

الشكل(١) التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية المنفذة بحسب حجمها



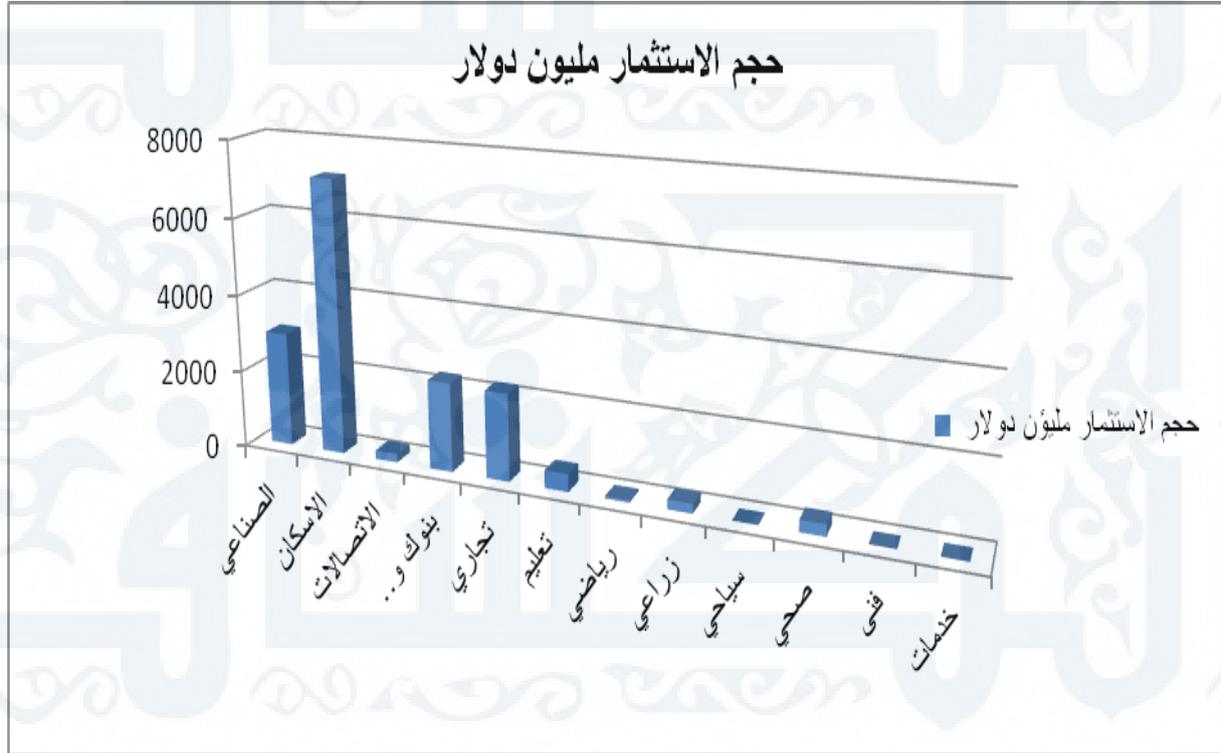
المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات اقليم كردستان العراق ،هيئة الاستثمار، المشاريع المجازة : قيد التنفيذ من ٢٠٠٦/٨/١ الى ٢٠١١/٢/٢٠ م، منشورة من عام ٢٠١٤

من الشكل رقم (١) نجد أن المشاريع الصناعية المنفذة تكونت من الصناعات المتوسطة والكبيرة، إن المشاريع المنفذة بنسبة كبيرة كانت في الصناعات المتوسطة حوالي ٦١.٩٠% من مجمل المشاريع الصناعية المنفذة في الاقليم، والباقي مشاريع صناعية كبيرة، وفي المحافظات الأخرى الشيء نفسه ولكن بنسب متفاوتة.
يتضح أن المشاريع الصناعية المتوسطة عددها أكثر من مشاريع الصناعات الكبيرة ينظر الشكل (١).

يتبين من الدراسة الميدانية وبيانات المديرية المختصة أن حجم رأسمال المستثمر في القطاع الصناعي ليس بالقليل موازنةً بالقطاعات الأخرى، وأكبر حجم رأسمال المستثمر استثمرت في قطاع الاسكان ، إذ بلغت ٧.١٢٤ مليون دولار أمريكي، وتأتي المشاريع

الصناعية بالمرتبة الثانية بلغت ٢.٩٦٤ مليون دولار امريكي، وأقل حجم للاستثمار وجد في القطاع الفني ب ٤ مليون دولار ينظر الشكل (٢)

الشكل (٢) حجم رأسمال المستثمر في المشاريع المنفذة



ولبيان مدى تاثير المشاريع الصناعية المنفذة يمكن أن نصنف الصناعات حسب نوع الصناعي بالاعتماد على التصنيف الدولي المعروف ب (ISIC) والذي اعتمد في العراق وإقليم كردستان العراق في الدراسات الصناعية ترتيب الصناعات التحويلية من فصل الثالث منها ينظر الجدول (٣).

الجدول (٣) التوزيع الجغرافي للمشاريع المنفذة بحسب النوع الصناعي في اقليم كردستان العراق .

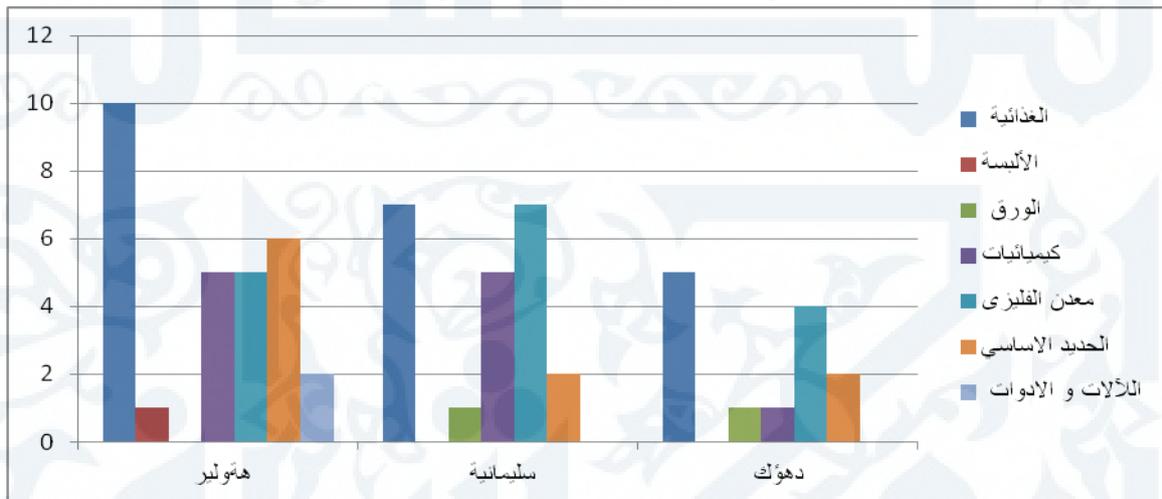
محافظة	هتولير	%	سليمانية	%	دهوك	%	مجموع	%
الغذائية و المشروبات والتبغ	١٠	٣٤.٤٩	٧	٣١.٨٢	٥	٤١.٦٦	٢٢	٣٤.٩٢
اللباس و الخياطة والجلود	١	٣.٤٥	٠	٠	٠	٠	١	١.٥٨
الورق والكرتون و المطابع	٠	٠	١	٤.٥٤	٠	٠	١	١.٥٨
كيميائيات و منتجات النفط و الفحم و البلاستيك و المطاط	٥	١٧.٢٤	٥	٢٢.٧٣	١	٨.٣٣	١١	١٧.٤٦
المعدن الفلزي(عدا النفط)	٥	١٧.٢٤	٧	٣١.٨٢	٤	٣٣.٣٣	١٦	٢٥.٤٠
صناعات الحديد الاساسية	٦	٢٠.٦٩	٢	٩.٠٩	٢	١٦.٦٦	١٠	١٥.٨٧
الآلات و الادوات المعدنية و الكهربائية	٢	٦.٨٩	٠	٠	٠	٠	٢	٣.١٧
مجموع	٢٩	١٠٠	٢٢	١٠٠	١٢	١٠٠	٦٣	١٠٠

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات اقليم كردستان العراق، هيئة استثمار، المشاريع المجازة: قيد التنفيذ من ٢٠٠٦/٨/١ الى ٢٠١١/٢/٢٠ م، منشورة من عام ٢٠١٤ من الجدول (٣) يتبين لنا أن المشاريع الصناعية المنفذة تتكون من سبعة أنواع من أنواع الصناعات التحويلية المتكون من تسعة أنواع بحسب التصنيف المذكور آنفاً، وإنَّ أول نوع من الصناعات التحويلية المنفذة في الاقليم هي الصناعات الغذائية وبنسبة ٣٤.٩٢% من مجمل مشاريع الصناعات التحويلية المنفذة، والمرتبة الثانية لصناعات المعادن الفلزية (عدا النفط) ومنها بالدرجة الأولى الصناعات الانشائية (معامل بلوك، مرمر، بوارى

الكونكريتية...) وأقل نوع من الصناعات: صناعات الورق والكرتون و المطابع مع صناعات الألبسة و الخياطة و الجلود وعدد مشاريعها هو مشروع واحد فقط. أما في المحافظات الأخرى فلا يوجد اختلاف كبير بين نوعية المشاريع الصناعية المنفذة من محافظة لأخرى، ينظر الشكل (٣).

ومن ملاحظة المشاريع المنفذة يمكن القول إنَّ الاقليم سير مسيرته الصناعية من حيث الحجم و النوعية، وإذا رتبنا هذه بشكل سليم اقتصاديا فسيكون له أثر في اقتصاد السكان والدولة، ولكن بسبب سوء الأسلوب في التخطيط الاقتصادي وغياب تدخل لدولة المباشر إذ لم تقم بعمل التوجيه والإرشاد والمتابعة من خلال وسائل وأدوات اقتصادية غير مباشرة، فالقرارات الاقتصادية أتخذت من قبل رجال الأعمال أنفسهم وليس من قبل أجهزة التخطيط المتخصصة في الدولة، مما أثر سلبا في تحقيق رجال الاعمال منافع ربحية وفيرة لأنفسهم، مما أخل في اقتصاد السكان والدولة، إذ لم يتحقق للدولة إلا الشيء القليل .

الشكل (٣) أنواع الصناعات من المشاريع المنفذة في الاقليم



مما يدل على ذلك أنَّ المادة الثانية من قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٠ من قوانين وزارة التجارة والصناعة تخلو من نصوص تحفظ حق اليد العاملة المحلية، ولا حتى إجراءات بهذا الجانب (٢٦).

لذلك عندما نذهب لدراسة ميدانية حول المشاريع المنفذة نجد أنها لن تؤثر في اقتصاد السكان والدولة، فعندما نأتي بمثال عن أحد المشاريع التي نفذت في محافظة السليمانية كالمشروع المعروف ب (ماس) لإنتاج الاسمنت يدار من قبل شركة (سينوماي) الصينية، إذ لا تفيد منه الدولة والمناطق القريبة منه بل على العكس من ذلك تحدث مزار التلوث البيئي

الخطير، يقع هذا المشروع في ناحية بازيان تابعة لقضاء مركز السليمانية، في الشمال الشرقي لمدينة بازيان التي تقع على نحو ٨ كم غرب مدينة السليمانية، يشتغل في هذا المعمل نحو ١٤٠٠ عامل بكل أنواعها (الإداري، فني، مهني، عامل الاعتيادي) منها نحو ٤٠٠ عامل محلي من المناطق المجاورة والباقي عمال أجانب من دولة الصين الشعبية، أي ٧١.٥% من المشتغلين فيها أجانب، وبداية إنتاجه كان في سنة ٢٠٠٩ يستهلك المعمل يومياً حوالي ٦٠ ميكاوات من الكهرباء الوطنية وحوالي ٤٨ ألف كغم من النفط الوطني الذي يؤخذ من قضاء جمجمال ومن محافظة أربيل.

ومواد الخام من داخل المعمل (لايمستون ، منغنيس MGO، قليل من المادة الخامة يأتون بها من منطقة جمجمال وهي مادة الكلس ينظر صورة (١) الصورة (١) المادة الخام التي يستعملونها في إنتاج الاسمنت في معمل ماس



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على كاميرا فتو للباحث في ٢٠١٤/١١/٣٠ يستعمل المعمل قرابة ألف طن من الحصى يوميا من الجبل القريب منه، و ينتج ثلاثة أنواع من الاسمنت^(٢٧).

ومما يذكر أنّ معظم المشاريع الصناعية يستخدم فيها عمال أجانب حتى المشاريع القديمة منها^(٢٨)، في جانب آخر فإن المنتجات الصناعية في الاقليم لا تتمكن من منافسة المنتجات الاجنبية خاصة الايرانية والتركية فمثلاً سعر طن من الاسمنت في معمل طاسلوجة يباع ب٦٨ دولاراً أمريكياً، في حين أنّ المنتج الصناعي للاسمنت الإيراني والمعروف ب (الاسمنت غرب) يباع ب٥٦ دولاراً أمريكياً في اسواق الاقليم، وبسبب وجود

الاحتكار السياسي في التجارة بين الاقليم و دول الجوار فإن اتحاد صناعي كوردستان لا يستتكر ذكر منافسة قوية من المنتجات الخارجية على منتجات المشاريع الصناعية الداخلية التي أثرت في ربح و كمية المبيعات، وحتى اخلاق من بعض الصناعات المتوسطة منها^(٢٩).

ويلاحظ الباحث أن اقتصاديات إقليم كوردستان العراق أنه تنتج كمية من النفط تصل إلى أكثر من ٤٠٠ ألف برميل يومياً منذ أول يوم من عام ٢٠١٤^(٣٠).

وعلى الرغم من عدم وجود الصناعة النفطية من بين المشاريع الصناعية في زمن الدراسة فإن أعضاء من البرلمان في الكابينة السابعة والثامنة أكدوا وجود حوالي خمسين مصرفي لتكرير النفط غير رسمية تابعة لأعضاء الأحزاب الحاكمة في الإقليم، وقد أثبت البحث وجود بعض الصناعات غير الرسمية في أماكن عدة في الإقليم^(٣١).

نستنتج مما سبق :

١. وجود توطن صناعي بشكل واسع في الإقليم، خاصة في مراكز المحافظات بشكل خاص.

٢. ليس هناك أية تنظيمات مؤسسية لإرشاد المشاريع الصناعية لتلبية احتياجات الإقليم من تقليل البطالة و تثبيت المنتجات كمنتوج أول للشراء من لدن المواطنين.

٣. الاستيراد من الدول المجاورة لا يتماشى مع عملية مساندة ومساعدة المنتجات المشاريع الصناعية المحلية بشكل عام.

من خلال ما تقدم يمكن أن يضع الباحث يده على مجموعة من النتائج ، منها:
إنَّ العملية التصنيعية و الصناعة في شتى مجالات الانتاج لها أثر إيجابي لكل قطاعات اقتصاد الدولة إذا توطنت الوحدات الصناعية بخطة شاملة صناعية و إدارة منتظمة، لأنَّ توطن الوحدات الصناعية تورطت في مجالات أخرى ليس من مهام تخصصها مما كان سببا في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية في الدولة وهذا ما أكدته الفعاليات السياسية ولاسيما رؤساء كتل سياسية وأعضاء برلمان.

والأمر الآخر يخص الاستثمارات الأجنبية الهائلة في الإقليم، إذ لا نجد جدوى اقتصادية كبيرة؛ لأنها تجني أرباحاً كبيرة على حساب الفرد والدولة، فضلا عن استعمالها للأجانب من خارج حدود الإقليم.

ويرى الباحث ضرورة وجود إدارة اقتصادية بجانب الوحدات الصناعية تنظم عملها مع المؤسسات الحكومية في الدولة، تنظيمًا فعالاً ينجم عنه الافادة من التنمية الصناعية، وهذا ما اعتمدته الدول الصناعية في العالم في تنميتها الاقتصادية، فقد جعلت الصناعة أساساً لانطلاق العملية التنموية، ولها أثر فاعل في معالجة الاختلال الهيكلي، أما في إقليم كردستان العراق نلاحظ أنّ أثر الصناعة لم يكن بمستوى الطموح وفقاً لمعايير التطوفي قيمة الانتاج، القيمة المضافة، ومنافسة المنتجات الأجنبية ومساهمتها في توليد الناتج المحلي و تكوين رأس المال الثابت ومساهمتها في تشغيل العمالة وهيكلية القطاعات الأخرى.

الاستنتاجات

في سياق ما تم ذكره فضلاً عن توافر الفرص والعوامل المشجعة المذكورة آنفاً في متن البحث يدعونا إلى عدم التشكك في أثر التصنيع في التنمية الاقتصادية ومن خلال ذكر إنموذج اهتمام بعض الحكومات للتصنيع استنتجنا ما يلي:

١. الصناعة من الناحية اللغوية كلمة مشتقة من الفعل "صَنَعَ" الذي يعني فَعَلَ أو عَمَلَ أو أوجد، أما التعريف فقد تنوعت الأقوال فيه وذلك لأهميته في جوانب متعددة في الحياة البشرية، وتعريف الباحث للتصنيع كل الجهود الانسانية التي يراد بها له استعمال المادة بحالة أخرى لإشباع حاجات الانسان المتعددة، سواء باستخدام الآلات والمكائن البسيطة أو المعقدة.

٢. تطورت الصناعة من مرحلة الحرفة الصناعية كصنع الأواني والفخاريات والأنسجة الكتان و... الخ في العصور القديمة إلى آلات بسيطة في ورشات صغيرة ينتجون فيها وسائل مستخدمة في عمليات قطاعات أخرى في العصور الوسطى وقد تحولت هذه الورشات الصغيرة إلى المصانع في إنكلترا ثم انتقلت إلى بقية الدول الأوروبية و الآسيوية و الولايات المتحدة الأمريكية في عصر النهضة و هذا ما اطلق عليه ب (الثورة الصناعية)، فقد ازداد استعمال آلة الخياطة المباعة في أسواق إنكلترا بين سنوات ١٨٥٦-١٨٦٩ فقط ١.٥ مليون آلة وصلت ما بين السنوات ١٨٦٩-١٨٧٩ إلى ٤.٥ مليون آلة، وبحلول القرن العشرين وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى و الثانية بالأخص بعد خمسينيات القرن الماضي بدأ التصنيع و الصناعة يدخلان جوانب الانشطة البشرية كافة حتى ابتكرت مجموع من الخدمات وقد سميت بتكنولوجيا المعلوماتية نتيجة التطور الصناعي الهائل.

٣. تبين أنّ التصنيع عنصر أساسي في بناء الاقتصاد الوطني، لأنه حلقة من حلقات تغيير العلاقة الإنتاجية في المجتمع و القضاء على ظاهرة التخلف و الإختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي و التطور في الخدمات المجتمعية (التعليمية، الطبية، الاتصالية، المواصلاية، الترفيهية والسياحية).

٤. أثر التصنيع في التطور الاقتصادي في كثير من الدول منذ القدم و حتى يومنا هذا، نذكر منها ما أطلقه الاقتصاديون عليها بالنمور الآسيوية الأربعة (Four Tigers)، تشمل كل من دول (كورية الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان)، لأنهم حققوا نمواً اقتصادياً عالياً خلال مدة قصيرة جداً و بمستوى معيشة للسكان بين دول العالم (من ستينيات الى تسعينيات قرن الماضي)، وقد شكلت دولة كورية الجنوبية قوى صناعية عاملة بنسبة ٢٨% وكانت النساء ٤٢% من بين القوى العاملة، ركزت التنمية الصناعية في بداية الستينيات على الصناعات المتوسطة و الصغيرة و منها المنتجات الصناعات والتحويلية الخفيفة الموجّه للتصدير ولاسيما الكثيفة العمل مثل صناعات الألبسة و المنسوجات، الأحذية و الجلود، المواد الغذائية، و مع بداية السبعينيات تم التركيز على الصناعات الثقيلة، وفي الثمانينيات والتسعينيات تم التركيز على الصناعات الدقيقة و التكنولوجية العالية، وقد حققت الترتيب الحادي عشر من بين دول العالم في حجم الناتج القومي الاجمالي عام 2004، أما نصيب الفرد في الدخل القومي فيأتي ترتيب كوريا في المرتبة الخامسة والثلاثين بين دول العالم في عام 2004 أي ما يعادل 17,700 دولار امريكي. وهكذا النمور الآسيوية الأخرى.

٥. استنتجنا من التحليل الجغرافي لأثر التصنيع في التنمية الاقتصادية في اقليم كردستان العراق فقد حللنا زمن الذروة الاقتصادية من يوم تشكيل حكومة الاقليم حتى يومنا هذا (المشاريع خلال أكثر من أربع سنوات و نصف من ٢٠٠٦/٨/١ إلى ٢٠١١/٢/٢٠ م)، إنّ المشاريع التي تم تنفيذها في هذه المدة و من كل الجوانب الاقتصادية فقد وصلت إلى ٣١٨ مشروع، كان القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية بعد قطاع الأسكان ب ٦٣ مشروع صناعي أي بنسبة ١٩.٨١% من مجمل المشاريع المنفذة في تلك المدة. مع وجود فرق بين المحافظات في نسبة الصناعات من تلك المشاريع المنفذة، في حين أنّ محافظتا السليمانية ودهوك شكلتا نسبة ٢٥% من مجمل المشاريع المنفذة فيهما، وقد كانت محافظة هتولير

نسبتها من مجمل المشاريع المنفذة أقل منهما وهي ١٦.٠٤% ، أما مرتبة مشاريع الصناعية فأنت محافظتا اربيل ودهوك بالمرتبة الثانية بعد مشاريع الاسكان من في نسبتها من مجمل المشاريع المنفذة، ولكن محافظة السليمانية أتت بالمرتبة الثالثة بعد مشاريع الاسكان و التجارة.

٦. وعند قراءة و تحليل مشاريع المنفذة بحسب الدراسات الميدانية و ملاحظة جغرافية للباحث و قرارات و قوانين الحكومية خلال تلك السنوات نستنتج أنّ الاهتمام بأعمال مشاريع الاسكان أتى في الوقت المناسب و الضروري، لأنّ الحكومة العراقية و حكومة الاقليم توقفتنا عن بناء المساكن الحكومية وتوزيعها على السكان كما كان في الماضي، بل لم يتمكنوا من مساعدة السكان على تنفيذ مشاريع الإسكان منذ احتلال الحكومة العراقية الكويت عام ١٩٩١ و تشكيل حكومة الاقليم عام ١٩٩٢، أما المشاريع الصناعية التي تم تنفيذها في مدة المسح فنجد أنّ التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية المنفذة بحسب أفضية المحافظات غير متجانس مكانياً، ففي محافظة هتولير فقد نُفذت مشاريع صناعية في خمسة أفضية، وكانت النسبة الكبرى في مركز المحافظة، فقد بلغت ٧٩.٣١% ولم تتوطن مشاريع في أفضية جومان، ومخمور، وسوران، ورواندوز، ودقشتي هتولير، أما في محافظة دهوك ذات الأفضية السبعة، فإن التوطن كان في خمسة أفضية فقط، ونسبة أكبر منها توطنت في مركز المحافظة بلغت ٤١.٦٨% من مجمل مشاريعها، ولم يتوطن في قضاء شيخان و ثاميدى أية مشروع، وفي محافظة السليمانية فإنّ توطن المشاريع في بخمسة أفضية فقط، ونسبة أكثر منها كانت في مركز المحافظة بلغت ٦٨.١٩% من مجمل المشاريع المنفذة، والمشاريع المتوسطة الحجم كانت بنسبة ٦١.٩٠% من مجمل المشاريع الصناعية المنفذة في الاقليم.

٧. أما رأس مال المستثمر ونوعه الصناعي، فقد كان القطاع الصناعي الاستثمار فيه أكبر ورأس ماله أكثر إذا ما قورن بغيره من القطاعات الأخرى، ولكنه أقل من قطاع الاسكان بلغ ٧.١٢٤ مليون دولار أمريكي، وفي المرتبة الثانية المشاريع الصناعية بلغت ٢.٩٦٤ مليون دولار امريكي، أما النوع الصناعي فإنّ المشاريع المنفذة تكونت من سبعة أنواع منها الصناعات التحويلية، وإنّ أول نوع من الصناعات التحويلية المنفذة في الاقليم الصناعات الغذائية وبنسبة ٣٤.٩٢% من مجمل مشاريع الصناعات التحويلية المنفذة، وفي المرتبة

الثانية فإنها لصناعات المعادن الفلزية (عدا النفط) ومنها بالدرجة الأولى الصناعات الانشائية (معامل البلوك، والمرمر، والبواري الكونكريتية...) وأقلها صناعات الورق والكارتون و المطابع مع صناعات الألبسة والخياطة والجلود وعدد مشاريعها بواقع مشروع واحد فقط، أما في المحافظات فهناك فليست الاختلافات كثير بين نوعية المشاريع الصناعية المنفذة بين محافظة لأخرى.

٨. في مجال أثر هذه المشاريع في القطاعات الأخرى ودخل الفرد، تبين أن مسيرة الصناعة في الاقليم في حجمها و نوعيتها إذا رُتبت بشكل سليم اقتصاديا يكون لها أثر في إقتصاد السكان والدولة، ولكننا لم نجد ذلك بسبب سوء الأسلوب في التخطيط الاقتصادي وغياب تدخل الدولة المباشرة وغير المباشر في التوجيه والإرشاد و المتابعة من خلال وسائل وأدوات اقتصادية مباشرة و غير مباشرة أيضاً، فالقرارات الاقتصادية اتخذت من قبل رجال الأعمال أنفسهم وليس من قبل أجهزة التخطيط في الدولة، لهذا تحقق كل رجل اعمال منافع ربحية وفيرة، وتحقيق حد أقصى من الأرباح للدولة، و لم يكن له أثر في اقتصاد السكان والدولة إلا الشيء القليل.

Abstract

Geographical analysis of the impact of industrialization in economic development in the Kurdistan Region of Iraq

M.D. Fouad Khaled Said Amin

Head of Geography Department / College of Education for Human Sciences / University of Sulaymaniyah

Keyword: analysis, development, Kurdistan.

Manufacturing began a career and to manage with interest those interested in the various science knowledge to be a sector of economic sectors in the state, has a prominent role in the process of national development in the countries, as well as he arrived to attract technological development center, which helps to develop ways and production methods used in the process productivity, as well as its position in the development of other sectors and the capacities and personnel technological skills, and the importance of this sector within the national economy, and the importance of its products for the community, he was chosen for the subject of research and which have been Labelling (for the role of manufacturing in the economic development of the state geographical analysis (interest form some governments of manufacturing and its impact)) as never hold any geographical study in the region of Iraqi Kurdistan modern by her.

He tried a researcher to a statement of the importance of the manufacturing process in the life of the state and the level of efficient performance Alajdary

for planning and follow-up until it reaches to the public for the development and output states of the deficit in the state, and that a mixed methodology between the way Alastenbatih and inductive and depending on the information and the available field studies data . The research that the results proved that the manufacturing impact on the economic development in many countries since the Old and to this day, including the so-called economists them Tigers Asia four (Four Tigers), includes all of the South Korean countries, Hong Kong, Singapore, Taiwan, because they achieved a growth of economically high within a very short period of time and the standard of living of the population between the countries of the world (from the sixties to the nineties of the last century), aid research interest the regional government of Iraqi Kurdistan manufacturing and Thllna the economic peak of the age of the government of the day set up geographically to this day (projects during more than four and a half years from ٢٠٠٦/١/٨٤٥ ٢٠١١/٢/٢٠m), that projects have been implemented in this period all the economic aspects and reached the ٣١٨ project, the industrial sector came second rank with ١٩.٨١% of the total executed projects in that period and in terms of size investor capital, it came to rank second after the housing b ٢.٩٦٤million US dollars, either in terms of industrial type the Mchaaaa implemented consisted of seven species nine manufacturing industries, and that the first type of manufacturing worker is the food industry increased by ٣٤.٩٢% from overall manufacturing executing projects in the area of the impact of these projects on other sectors and income per capita, showing that industrial march in the region in terms of size and quality, and if arranged properly economically confirm that he had a role in Aqsad population and the state, but does not have a significant impact because of the poor method of economic planning and the absence of interference of direct state and even indirectly aspects of guidance and counseling and follow-up by means of economic instruments directly and indirectly, economic decisions are taken for the benefit of the business, for this check every business economic benefits men, this has no role in the economy of the population and the state..

الهوامش

- (١) محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح"، ط ١، 1967، ص ٣٧١.
- (٢) سوسن جبار عودة، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (في أقطار عربية مختارة) رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦، ص ٤١
- (٣) نسرين سليمان حسين، النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة للقطاع العام في محافظة أربيل (دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة صلاح الدين، كلية الادارة والاقتصاد، أربيل ٢٠٠٢، ص ١٠

- (٤) محمد جاسم شعبان العاني، التخطيط الاقليمي مبادئ و أسس -نظريات و أساليب، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان ٢٠٠٧، ص ٢٣٢
- (٥) حسن عبد القادر صالح، مدخل إلى الجغرافية الصناعة، دار الشروق نشر بدعم من جامعة الأردن، الأردن، ١٩٨٥ ص ٢٩
- (٦) عباس على التميمي، نفس المصدر، ص ١٣
- (٧) د. أحمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، بدون سنة الطبع، ص ١١
- (٨) رضوان بن محمد عيادي، صناعة الورق في تونس ((دراسة حالة تطبيقية في جغرافية الصناعة))، رسالة الماجستير، كلية التربية / ابن رشد / جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٤٢
- (٩) نيجل كروس، دافيد اليوت، روبن روي ترجمة وليد شحادة، مستقبل يصنع الانسان قراءات في المجتمع و التكنولوجيا و التصميم سلسلة العلوم ٢٤، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٦، ص ٩٩
- (١٠) د. سيف سالم القايدي، التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات و دورها في توطن الصناعة، رسائل جغرافية ٢٠٤، دورية علمية محكمة تعني بالبحوث الجغرافية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت و الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت ١٩٩٧، ص ٧
- (١١) (مجموعة الدول الصناعية السبع المعروفة أيضا باسم مجموعة السبع) هو اجتماع وزراء المالية من مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع، وقد شكلت في عام 1976، عندما انضمت كندا إلى مجموعة من ستة دول : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ووزراء المالية في هذه البلدان يجتمعون عدة مرات في العام لمناقشة السياسات الاقتصادية.
- (١٢) نسرین سلیمان حسین، المصدر السابق، ص ٨
- (١٣) عبد الزهر علي الجنابي، الجغرافية الصناعية، طبعة الاولى، مؤسسة دار الصادق الثقافية، عمان، ٢٠١٢، ص ٦٠
- (١٤) غفران حاتم علوان الجبوري، تحليل الارتباط بين الاستقطاب و الاستثمار و أثره في تنمية المكانية - العراق حالة الدراسة-، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد جامعة مستنصرية، غير منشورة، ٢٠٠٦ م، ص ٢٧
- (١٥) أحمد حبيب رسول، المصدر السابق، ص ١١
- (١٦) سوسن جبار عودة، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (في أقطار عربية مختارة) رسالة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦، ص ٤١

(١٧) محمد سعد عميرة، إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: إنجازات المستقبلية، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، بدون عدد ، مجلة بحثية فصلية تهتم بمجال إقتصاد التنمية تصدر عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، عام ٢٠٠٢، ص ١٤

(١٨) ترجمة وإعداد : سمير زهير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، تم إعداد الكتاب برعاية الوكالة الكورية للتعاون الدولي بالتعاون مع معهد استراتيجية التنمية، سيئول - كوريا، ٢٠٠٥، ص ١٥

(١٩) للمزيد من المعلومات حول إنجازات كوريا الجنوبية في مجال الصناعة ينظر ، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، ترجمة واعداد سمير زهير الصوص و تم إعداد الكتاب برعاية الوكالة الكورية للتعاون الدولي بالتعاون مع معهد استراتيجية التنمية، سيئول - كوريا، ٢٠٠٥، ص ٢٥

(٢٠) قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، عبدالحافظ الصاوي، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٥١، الشهر ٥، السنة ٣، مجلة كويتية شهرية جامعة، تصدرها وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية قطاع شؤون الثقافة، دولة الكويت، ص ١١

(٢١) قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، **عبدالحافظ الصاوي**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٥١، الشهر ٥ ، السنة ٣ ، مجلة كويتية شهرية جامعة، تصدرها وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية قطاع شؤون الثقافة، دولة الكويت، ص ١١

(٢٢) محمد كريم محمد، آثار قرار النفط مقابل الغذاء والدواء (٩٨٦) على الاستثمار في كردستان مع إشارة خاصة الى محافظة السليمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد -جامعة السليمانية، عام ٢٠٠٣م - ص ١٠٣

(٢٣) قانون رقم ٤ سنة ٢٠٠٦ قانون الاستثمار لحكومة الاقليم كردستان العراق، حكومة الاقليم كردستان العراق وزارة التجارة و الصناعة، بيانات منشورة، قسم البيانات الوزارة، بيانات ٢٠١٢ .

(٢٤) دراسة ميدانية لبعض المكاتب العقار في بعض محلات المدينة السليمانية و أربيل ٢٠١٥ (*). يتكون محافظة هتولير من أفضية التالية :مركز المحافظة، سوران، كويسنجق، خبات، ميركةسور، مخمور، سهل أربيل، جؤمان، رواندوز، شقلاوة.

^{٢٥} (*). يتكون محافظة دهوك من الأفضية التالية : قضاء مركز، نأميدي، سيميل، شيخان، بقردرتش، ناكري، زاخو.

(**) تكونت محافظة السليمانية في وقت المسح من ١٢ قضاء وهي قضاء مركز، رانية، بشدتر، ماوت، شاربازير، شارقرور، قرداغ، حلبجة، دربنديخان، دوكان، بنجوين، سيدصادق. التي أرتببت بياناتها مع إدارة كرميان و معها صار ١٦ قضاء

- (٢٦) تعديل قانون (١) سنة ١٩٩٢ فقرة ١ و ٢ من مادة ٥٦ في جلسة ٢٠ يوم ٢٨/٦/٢٠١٠ مصدر : حكومة الاقليم كردستان العراق وزارة التجارة و الصناعة، بيانات منشورة، قسم البيانات الوزارة، بيانات ٢٠١٢ .
- (٢٧) دراسة الميدانية ومقابلة شخصية مع مدير و مسؤولين المعمل التي أجريت من لدن الباحث يوم ٣٠/١١/٢٠١٤
- (٢٨) دراسة الميدانية ومقابلة شخصية مع مدير و مسؤولين المعمل التي أجريت من لدن الباحث في سنة ٢٠١٤
- (٢٩) مقابلة مع مدير إتحاد الصناعيين في كردستان فرع سليمانية، الاثني ١٢/١/٢٠١٥
- (٣٠) منشورات شهرية أليكترونية لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لحكومة الاقليم كردستان العراق، وزارة الثروات الطبيعية، موقع الالكتروني :
- (٣١) من خلال الدراسة الميدانية للباحث وجد بعض المشاريع الصناعية فمثلاً مشروع مصفي خبات في شمال غرب مدينة اربيل، و مشروع إعادة تدوير النفايات في تانجرو منطقة صناعية ٢ في مدينة السليمانية و بعض مشاريع الاخرى ليس مكتوباً في الجهات الرسمية .

المصادر

الكتب :-

- حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصناعة ، دار الشروق نشر بدعمك من جامعة الاردن ، الاردن ، ١٩٨٥
- عباس على التميمي ، نفس المصدر ،
- د. احمد حبيب رسول ، جغرافية الصناعة ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، بدون سنة الطبع
- ترجمة وإعداد : سمير زهير الصوص ، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية ، تم إعداد الكتاب برعاية الوكالة الكورية للتعاون الدولي بالتعاون مع معهد إستراتيجية التنمية ، سيئول - كوريا ، ٢٠٠٥
- عبد الزهر علي الجنابي ، الجغرافية الصناعية ، طبعة الاولى ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، عمان ، ٢٠١٢
- محمد بن أبي بكر الرازي، "مختار الصحاح"، ط١، 1967، ص٣٧١.
- محمد جاسم شعبان العاني ، التخطيط الاقليمي مبادئ و أسس - نظريات و أساليب ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان ٢٠٠٧

• البحوث العلمية:

- سوسن جبار عودة، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (في أقطار عربية مختارة) رسالة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦.
- غفران حاتم علوان الجبوري، تحليل الارتباط بين الاستقطاب و الاستثمار و أثره في تنمية المكانية -العراق حالة الدراسة-، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد جامعة مستنصرية، غير منشورة، ٢٠٠٦ م.
- نسرين سليمان حسين ، النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة للقطاع العام في محافظة أربيل (دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة صلاح الدين ، كلية الادارة والاقتصاد ، أربيل ٢٠٠٢
- رضوان بن محمد عيادي، صناعة الورق في تونس ((دراسة حالة تطبيقية في جغرافية الصناعة))، رسالة الماجستير ، كلية التربية / ابن رشد / جامعة بغداد ، ٢٠٠٣،
- محمد كريم محمد، آثار قرار النفط مقابل الغذاء والدواء (٩٨٦) على الاستثمار في كوردستان مع إشارة خاصة الى محافظة السليمانية، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد -جامعة السليمانية، عام ٢٠٠٣م-
- سوسن جبار عودة ، واقع الصناعة التحويلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (في أقطار عربية مختارة) رسالة الماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٦
- المنشورات :-
- نيغل كروس ، دافيد البيوت ، روبن روي ترجمة وليد شحادة مستقبل الصناعة الانسان قراءات في المجتمع و التكنولوجيا و التصميم سلسلة العلوم ٢٤ ، منشورات وزارة الثقافة،دمشق ١٩٩٦
- د. سيف سالم القايدي ، التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات و دورها في توطن الصناعة ، رسائل جغرافية ٢٠٤ ، دورية علمية محكمة تعني

بالبحوث الجغرافية يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت و الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ١٩٩٧

• محمد سعد عميرة ، إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة : إنجازات المستقبلية ، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الاسلامية ، بدون عدد ، مجلة بحثية فصلية تهتم بمجال اقتصاد التنمية تصدر عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، عام ٢٠٠٢ ،

• قراءة في تجربة ماليزيا التنموية ، عبدالحافظ الصاوي، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٤٥١، الشهر ٥ ، السنة ٣، مجلة كويتية شهرية جامعة، تصدرها وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية قطاع شؤون الثقافة، دولة الكويت

• قانون رقم ٤ سنة ٢٠٠٦ قانون الاستثمار لحكومة الاقليم كردستان العراق ، حكومة الاقليم كردستان العراق وزارة التجارة و الصناعة ، بيانات منشورة ، قسم البيانات الوزارة ، بيانات ٢٠١٢ .

• تعديل قانون (١) سنة ١٩٩٢ فقرة ١ و ٢ من مادة ٥٦ في جلسة ٢٠ يوم ٢٠١٠/٦/٢٨

• حكومة الاقليم كردستان العراق وزارة التجارة و الصناعة ، بيانات منشورة ، قسم البيانات الوزارة ، بيانات ٢٠١٢ .

• دراسة ميدانية لبعض المكاتب العقار في بعض محلات المدينة السليمانية و أربيل ٢٠١٥

• دراسة الميدانية ومقابلة شخصية مع مدير و مسؤولين المعمل التي أجريت من لدن الباحث يوم ٢٠١٤/١١/٣٠

• دراسة الميدانية ومقابلة شخصية مع مدير و مسؤولين المعمل التي أجريت من لدن الباحث في سنة ٢٠١٤

• مقابلة مع مدير إتعاد الصناعيين في كردستان فرع سليمانية ، الاثنين ٢٠١٥/١/١٢

• منشورات شهرية الكترونية لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لحكومة الاقليم كردستان العراق ،وزارة الثروات الطبيعية ، موقع الالكتروني

